سجال داخلي حول "المشاركة" واجتماع في إسطنبول لأخذ القرار

المعارضة السورية ذاهبة إلى «جنيف 2» من موقع ضعيف

تعقد الهيئة العامة للائتلاف الوطني السوري المعارض بعد أيام اجتماعا مهما في اسطنبول لتقرير الموقف النهائي من مؤتمر «جنيف2» لجهة المشاركة أو عدمها ولجهة تركيبة الوفد الذي سيمثل المعارضة والموقف الذي يحمله، وعلى أي أساس سيتفاوض. وأظهرت نقاشات ومداولات جرت في الفترة الأخيرة ومنذ أن تم تحديد موعد «جنيف2» (22 يناير) أن هناك توجهين ورأيين داخل الائتلاف فيما خص موضوع الذهاب الى مؤتمر الحوار مع النظام:

● الاتجاه الأول يعكسه بشكل أساسي أعضاء المجلس الوطني ولديه الكثير من الحذر والتحفظ على المشاركة في مؤتمر «جنيف2» في ظل الظروف الحالية ومن دون الحصول على ضمانات مسبقة، وحسب هذا الرأي فإن مخاطر المشاركة تفوق بكثير مخاطر عدم المشاركة لأن إيقاع المفاوضات يخضع في نهاية المطاف لموازين القوى على الأرض، وحيث يخشى أن يؤول «جنيف2» الى ما آل إليه مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 عندما تركت الولايات المفاوضات لموازين القوى وليس للشرعية الدولية وكانت النتيجة أن إسرائيل باعتبارها المفاوض الأقوى استطاعت إبرام اتفاقات جانبية مع السلطة (أوسلو) والأردن (وادي عربة)، والآن يخشى أن يستنسخ النظام السوري التجربة الإسرائيلية في «جنيف2» عبر إبرام اتفاقات جانبية مع بعض القوى من المعارضة ليترك الائتلاف خارج إطار التفاوض.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن على الائتلاف أن يعمل على إعادة توثيق العرى بين مكوناته وتوحيد أكبر قدر ممكن من الفصائل المسلحة في هيئة موحدة ذات هدف سياسي وإعادة بناء الجسور مع بعض الفصائل المسلحة ذات الوزن على أرض الميدان، كما على الائتلاف أن يعمل على وضع سقف سياسي للمؤتمر وهو سقف الشرعية الدولية التي نص عليها القرار 2118 (ولاسيما البند الذي أقر بيان «جنيف 1» الذي ينص على إنشاء كيان انتقالي كامل الصلاحيات) في ظل الغموض الذي مازال يعتري المؤتمر إن كان على مستوى السقف السياسي أو على مستوى طبيعة المرحلة الانتقالية.

● الاتجاه الثاني يرى أن الهامش المتاح أمام المعارضة في موقفها من «جنيف2» هو هامش ضيق بالنظر الى التطورات الأخيرة المتدافعة (الاتفاق الأميركي الإيراني.. تقدم النظام في القلمون.. سيطرة الجماعات الإسلامية.. وتوقف المعونات الأميركية للجيش الحر) والتي تفضي الى أنه ليس أمام المعارضة إلا قرار المشاركة في «جنيف2» ومن دون شروط مسبقة ما عدا الشروط التي تندرج في باب «حسن النوايا» وليس في باب التفاوض (فتح ممرات إنسانية والإفراج عن السجناء السياسيين..).

ويرى أصحاب هذا الرأي أنه لا خيار إلا هذا الخيار وإلا فإن المعارضة ستكمل معاركها العسكرية من دون أن تتوصل الى هدفها وهو سورية الحرة الديموقراطية.. «جنيف2» يشكل انعكاسا دقيقا لميزان القوى المحلية والإقليمية والدولية التي تضع قواعد وشروط اللعبة السياسية وعلى رأس هذه القوى أميركا وروسيا والقبول بهذا المؤتمر سيعني الحصول على الشرعية الدولية، وتأتي أهميته في ظل استحالة الحسم العسكري، والموقف الأميركي المنكفئ وسقوط احتمالات التدخل العسكري الخارجي، ولذلك ليس أمام المعارضة إلا خيار الذهاب الى «جنيف2» لتوريط المجتمع الدولي بمسار سياسي، ولإقناعه من خلال البوابة السياسية بآليات تنفيذية تلزم الأسد بتنفيذها لأن اللغة الوحيدة التي يستمع إليها الأسد هي القوة، وهو ما يبدو مستبعدا الآن، أو عندما يتحدث المجتمع الدولي إليه بلغة موحدة كما جرى بالنسبة الى السلاح الكيماوي.

وما يجب أن تركز عليه المعارضة هو تجنب المعارك الجانبية التي تزيد من خسارتها لقيمتها وسمعتها، ونقل النقاش من مسألة هل تحضر ومن سيحضر ومن هو الوفد الذي سيمثل المعارضة؟ الى مسألة لماذا سنحضر وعلى أي أساس وماذا يمكن أن نحقق؟ وبدل تحويل النقاش الى نقاش حول «الوطنية والخيانة»، التصرف بمسؤولية وحنكة للتخلص من نظام الأسد عبر مسار دولي يلتزم به المجتمع الدولي حول المرحلة الانتقالية. وما يميز «جنيف2» هو الرغبة الجدية الناتجة من إقناع الإدارة الأميركية بضرورة التفاهم مع الروس حول كل ملفات المنطقة، وهذا الوضع اختصره السفير روبرت فورد بالقول: «لا تستطيع المعارضة أن توجه ضربة قاصمة للنظام، لذلك نسعى الى حل سلمي مع موسكو».

ويخلص أصحاب هذا الرأي الى أن «على الائتلاف النظر الى «جنيف2» كفرصة أخيرة لإثبات وجوده وصدقيته التي يشكك فيها الآخرون».

إذا نجح الائتلاف المعارض في تجاوز عقدة الذهاب الى جنيف فإن البحث ينتقل الى مسألة أخرى لا تقل صعوبة وتعقيدا وهي مسألة الوفد الذي سيمثل المعارضة وسيفاوض باسمها. فمن المعروف أن المعارضة تبلغت بضرورة الاستعداد لـ«جنيف2»، سواء ما يتعلق بالموقف السياسي أو تركيبة الوفد وتسليم قائمة الوفد الى الأخضر الإبراهيمي قبل نهاية الشهر الجاري والذي سيضم 15 شخصا بينهم ممثلون عن التنظيمات الرئيسية المسلحة بما فيها «الجبهة الإسلامية» التي تشكلت حديثا من أكبر ست فصائل مسلحة منها «لواء التوحيد» و«أحرار الشام» و«صقور الشام» و«جيش الإسلام»، وهناك سعي لتشكيل وفد مشترك من جميع فصائل المعارضة وخصوصا ما يتعلق بمعارضة الداخل المنضوية في إطار «هيئة التنسيق الوطنية» التي شكلت وفدها ويضم بشكل أساسي المنسق العام حسن عبدالعظيم وهيثم مناع وصالح مسلم (في حال لم يذهب الأكراد كوفد مستقل)، مع العلم أن الروس هم مع وفد يضم الأطراف الثلاثة الأوسع تمثيلا: الائتلاف الوطني، هيئة التنسيق، والهيئة الكردية العليا.

وتقول مصادر سورية معارضة إن توافقا أميركيا ـ روسيا حصل على تولي «الائتلاف الوطني» مهمة تشكيل الوفد المعارض الى «جنيف2»، والآن بات قيام الائتلاف بتشكيل الوفد هو شرط أساسي لذهابه الى جنيف لكنه ليس الشرط الوحيد، فالأهم هو وجود ضمانات لتشكيل جسم انتقالي كامل الصلاحيات بما فيه الإشراف على الأمن والجيش.

في الواقع ثمة تساؤلات كثيرة تتجاوز موقف المعارضة ووفدها وتصل الى حد التساؤل عن مصير «جنيف2» وما إذا كان انعقاده حاصلا وممكنا أم انه صعب ومتعثر، فهل المعارضة في وضع القادر على فرض الشروط وطلب الضمانات وهي التي تعيش وضعا متدهورا وتواجه أوضاعا سيئة على الأرض في ضوء خلافات واشتباكات بين الجيش الحر والجماعات الإسلامية المتشددة، الى حد أن الجيش السوري الحر بات يفقد تدريجيا دوره في الصراع العسكري المستمر في سورية مع تمدد المقاتلين الإسلاميين وسيطرتهم على معظم المناطق؟ وهل النظام في وارد التنازل وهو الذي يشعر بأنه في وضع أفضل من قبل بعد انحسار الضغوط الدولية وتحقيق مكاسب على الأرض وتشتت قوى المعارضة التي لم تعد موجودة في نظره، فالجماعات الإسلامية يعتبرها إرهابية وهو ليس مستعدا لأن يحاورها وأن يجلس معها على طاولة واحدة، والائتلاف لم يعد يمثل شيئا على الأرض خصوصا بعد سقوط ذراعه العسكرية «الجيش الحر».

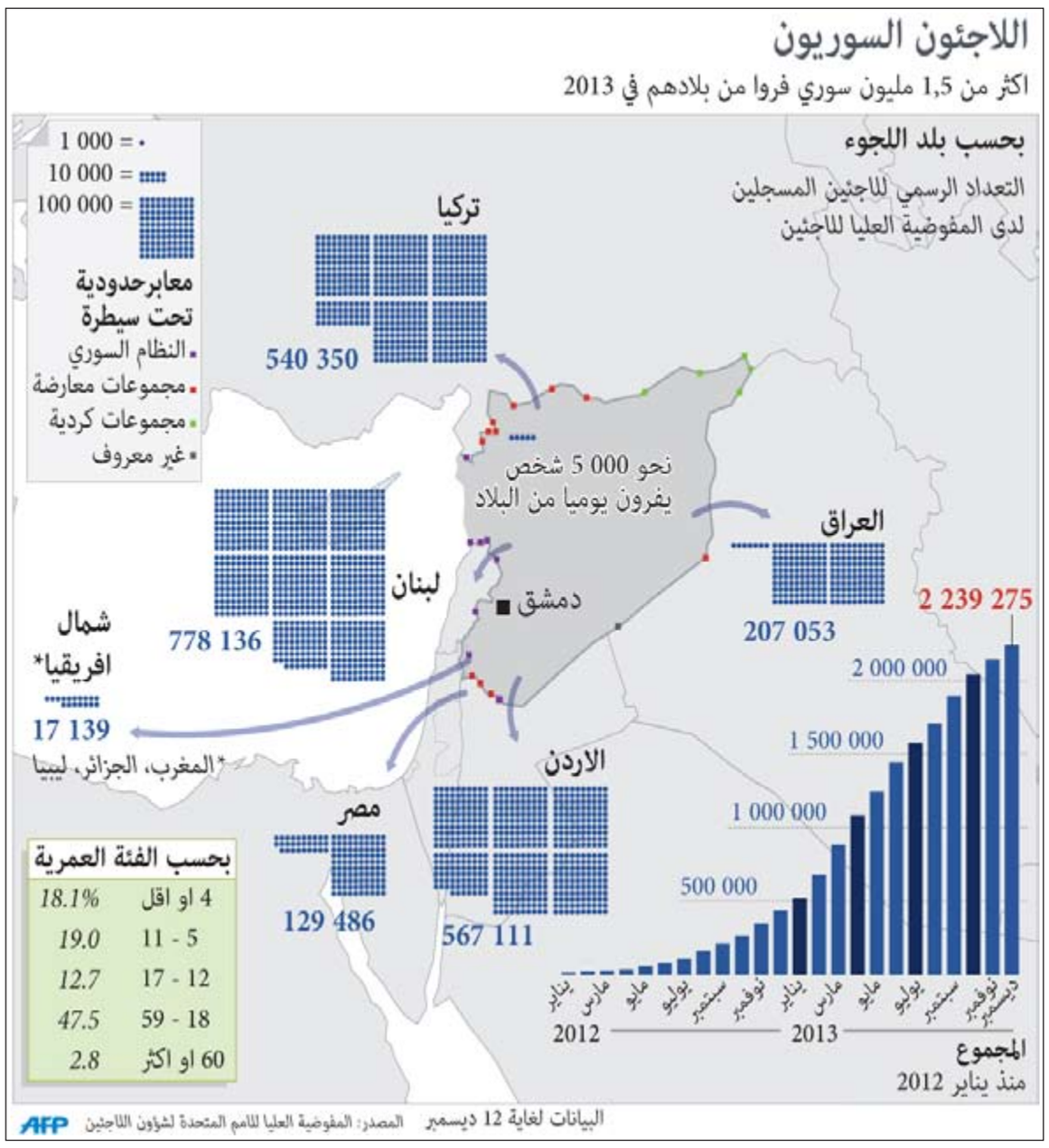

واشنطن تدرس دعم ائتلاف معارض موسع يضم جماعات إسلامية

واشنطن ـ أ.ش.أ: قال مسؤول أميركي رفيع المستوى إن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما مستعدة لدراسة دعم ائتلاف موسع لثوار سورية يضم جماعات إسلامية في حالة كانوا غير متحالفين مع تنظيم القاعدة ويوافقون على دعم محادثات السلام القادمة في جنيف.

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية في سياق تقرير نشرته امس على موقعها الإلكتروني عن المسؤول قوله إنه بالإضافة لذلك فإن الأميركيين يرغبون في إعادة ما استولت عليه جماعات الجبهة الإسلامية من عربات أميركية وأجهزة اتصال وغيرها من المعدات غير القتالية مطلع هذا الأسبوع من المخازن على الحدود السورية التركية. وأشارت الى أن الاستيلاء على المعدات التي قدمت للمجلس العسكري الأعلى لمقاتلي المعارضة السورية المدعوم من أميركا أدى هذا الأسبوع إلى تعليق أميركا وبريطانيا شحنات وعمليات تسليم المساعدات غير القتالية من خلال تركيا، موضحة أن ذلك لا يؤثر على المساعدات الإنسانية لسورية. ورأت الصحيفة أن ظهور الجبهة الإسلامية الشهر الماضي شكل للإدارة الأميركية ورطة في الوقت الذي تسعى فيه إلى الاحتفاظ بالضغط العسكري على الحكومة السورية قبل انعقاد مؤتمر سلام بين المعارضة والحكومة الشهر المقبل، وتأمل بأن يؤدي إلى الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد وتنصيب حكومة انتقالية.

دمشق تقرر الإفراج عن أكثر من 350 سجيناً من سجن حلب «لأسباب إنسانية»

دمشق ـ أ.ف.ب: قررت السلطات السورية لأسباب «انسانية»، اخلاء سبيل اكثر من 350 سجينا من سجن حلب المركزي (شمال) الذي يحاصره مقاتلو المعارضة منذ أشهر ويحاولون السيطرة عليه، بحسب ما افادت وكالة الانباء الرسمية السورية (سانا) امس الجمعة.

من جهته، قال المرصد السوري لحقوق الانسان انه تم الافراج عن دفعة أولى عبر الهلال الاحمر السوري، وان غالبيتهم مسجونون لاسباب جنائية.

وقالت سانا «أخلت الجهات المختصة سبيل 366 سجينا من نزلاء سجن حلب المركزي تنفيذا لقرار اللجنتين الخاصتين المشكلتين بناء على توجيهات وزير العدل بإعادة دراسة اوضاع نزلاء السجن من الناحية الانسانية نتيجة حصار الارهابيين له».

ويستخدم نظام الرئيس بشار الاسد والاعلام الرسمي عبارة «ارهابيين» للاشارة الى مقاتلي المعارضة الذين يواجهون القوات النظامية في النزاع المستمر منذ 33 شهرا.

ونقلت الوكالة عن المحامي الاول في حلب ابراهيم هلال قوله للتلفزيون الرسمي ان السجن «يعاني منذ اكثر من عام ونصف العام من حصار ظالم تفرضه المجموعات الارهابية المسلحة عليه، وهو ما اضر كثيرا بنزلائه، ولذلك وجه وزير العدل بالتخفيف من عدد النزلاء قدر المستطاع واخلاء سبيلهم».

واوضح ان اللجنتين شكلتا للنظر في القضايا الموجودة امام محاكم الجنايات وقضاة التحقيق والاحالة، حيث وجهتا باطلاق السجناء «بسبب الاوضاع الانسانية رغم عدم كفاية مدد توقيفهم».

قلق روسي من استيلاء إسلاميين على مستودعات السلاح بشمال سورية

الأمم المتحدة: الكيماوي استخدم في سورية «عدة مرات»

عواصم ـ وكالات: خلصت بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق في مزاعم استخدام أسلحة كيميائية بسورية، إلى ان هذه الأسلحة استخدمت أقله في 5 مواقع، مستهدفة مدنيين وجنودا.

ونشرت الأمم المتحدة، التقرير النهائي لعمل البعثة، التي خلصت إلى ان أسلحة كيميائية استخدمت في الصراع الدائر بين الأطراف السورية.

ولفتت البعثة إلى انها تأكدت من استخدام أسلحة كيميائية في 5 مواقع هي الغوطة في 21 أغسطس 2013، وخان العسل في 19 مارس، وجوبر في 24 أغسطس، وسراقب في 29 أبريل وأشرفية صحنايا في 25 أغسطس 2013.

وأوضحت البعثة في تقريرها انه في الغوطة تم الحصول على أدلة واضحة ومقنعة باستخدام أسلحة كيميائية ضد مدنيين، بينهم أطفال، بنسبة كبيرة.

أما في خان العسل فقد جمعت معلومات موثوقة تؤكد استخدام هذه الأسلحة ضد جنود ومدنيين، لكن تعذر التأكد بشكل مستقل من إطلاق هذه الأسلحة في ظل غياب المعلومات عن أنظمة نقل الأسلحة وأي عينات بيئية وطبية.

وفي جوبر، جمعت أدلة على استخدام محتمل لأسلحة كيميائية بنسبة بسيطة ضد جنود، لكن غياب المعلومات عن أنظمة نقل الأسلحة وعدم توافر أي عينات بيئية، حال دون التمكن من الربط بين الضحايا والحادث والموقع المزعوم.

وتابع التقرير بانه في سراقب تمكنت البعثة من الحصول على أدلة تشير إلى ان الأسلحة الكيميائية استخدمت بنسبة بسيطة ضد مدنيين، لكن غياب معلومات عن أنظمة نقل الأسلحة وعدم توافر عينات بيئية، حال دون التمكن من الربط بين الحادث المزعوم والمرأة التي قتلت.

ولفت إلى انه في أشرفية صحنايا تشير الأدلة التي جمعت إلى ان أسلحة كيميائية استخدمت بنسبة بسيطة ضد جنود ومدنيين، لكن في ظل غياب معلومات عن أنظمة نقل الأسلحة وعدم توافر عينات بيئية، إلى جانب حقيقة ان نتائج اختبار العينات التي جمعها الفريق الدولي بعد شهر من الحادث كانت سلبية، تعذر الربط بين الحادث المزعوم والموقع المزعوم والناجين.

كما ذكرت البعثة في تقريرها انها لم تتمكن من التحقق من استخدام أسلحة كيميائية في البحارية وشيخ مقصود.

وأعربت عن قلقها العميق من استخدام أسلحة كيميائية في النزاع الدائر بسورية، ما أضاف بعدا آخر لمعاناة الشعب السوري المستمرة.

في هذا الوقت، أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن القيادة الروسية تشعر بالقلق إزاء تطور الأحداث في شمال سورية بسبب استيلاء الإسلاميين على مستودعات ضخمة للأسلحة.

وذكرت الخارجية الروسية أن «قيادة الجبهة الإسلامية» أعلنت قطع العلاقات كليا مع المجلس العسكري الأعلى ومع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية المساند للمجلس، ودعت الثوار الى النضال في سبيل تأسيس الدولة الاسلامية على أساس الشريعة في سورية.

وقالت الخارجية الروسية «ان مثل هذه التطورات لا يمكن إلا أن تثير القلق، بما في ذلك من ناحية الإعداد لعقد المؤتمر الدولي الخاص بسورية في جنيف، لافتة إلى أن الجبهة الإسلامية كانت حتى الآن تعلن رفضها لإجراء أي مفاوضات مع الحكومة السورية».

وجددت الخارجية الروسية تمسكها «بالنهج المبدئي الرامي إلى تسوية الصراع في سورية عن طريق مؤتمر «جنيف 2» الذي من المقرر عقده يوم 22 يناير المقبل، والبدء في حوار دولي واسع على أساس بيان جنيف الذي صدر بتاريخ 30 يونيو 2012 ».

سورية تطرح مناقصات لشراء السكر والأرز والدقيق بائتمان إيراني

هامبورغ ـ رويترز: قال تجار أوروبيون امس إن المؤسسة العامة للتجارة الخارجية في سورية طرحت مناقصات لشراء السكر والأرز والدقيق (الطحين) واشترطت أن يقبل البائعون بدفع الثمن عبر إيران.

وذكر التجار أن المؤسسة تسعى لشراء 150 ألف طن من السكر و50 ألف طن من الأرز و25 ألف طن من الدقيق وسلع غذائية أخرى باستخدام خط ائتمان من إيران.

ويغلق باب تقديم العروض في 17 ديسمبر الجاري.

وقال تاجر أوروبي «تشترط المناقصة أن يكتب المشاركون إقرارا باطلاعهم الكامل على اتفاق خط الائتمان بين سورية وإيران وبقبول كل شروط الائتمان الإيراني».

مدير سابق لـ«سي آي أيه»: انتصار الأسد سيكون «الأفضل بين ثلاثة سيناريوهات مرعبة»

واشنطن ـ أ.ف.ب: اعتبر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي ايه) مايكل هايدن ان انتصار بشار الأسد في سورية قد يكون «الأفضل بين 3 سيناريوهات مرعبة جدا جدا» لا يتضمن اي منها انتصار المعارضة.

وفي كلمة أمام المؤتمر السنوي السابع حول الإرهاب الذي نظمه معهد جيمس تاون، أشار هايدن الذي كان مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأميركية من 2006 الى 2009 ومديرا للوكالة الوطنية للمخابرات من 1999 الى 2005، الى ما يعتبره السيناريوهات الثلاثة الممكنة لتطور الوضع في سورية، موضحا انها جميعا «مخيفة بشكل رهيب».

وقال ان احد الاحتمالات هو ان «ينتصر الأسد» وقال «يجب ان أقول لكم انه في حال تحقق هذا الأمر وهو أمر مخيف أكثر مما يظهر، أميل الى الاعتقاد بان هذا الخيار سيكون الأفضل بين هذه السيناريوهات المرعبة جدا جدا لنهاية الصراع. الوضع يتحول كل دقيقة الى أكثر فظاعة».

واعتبر مع ذلك ان المخرج الأكثر احتمالا حاليا هو ان اننا ذاهبون الى تفتت البلاد بين فصائل متخاصمة.

وقال «هذا يعني ايضا نهاية سايكس ـ بيكو (الحدود التي رسمت في العام 1916 خلال الاتفاقات الفرنسية البريطانية). وهذا يؤدي الى تفتت دول وجدت بشكل اصطناعي في المنطقة بعد الحرب العالمية الاولى».

وأضاف: «أخشى بقوة تفتت الدولة السورية. سيؤدي هذا الأمر الى ولادة منطقة جديدة من دون حوكمة على تقاطع الحضارات». وأشار الى ان كل دول المنطقة وخصوصا لبنان والأردن والعراق ستتأثر بهذا الوضع.

وأوضح «القصة هي ان ما يجري في هذا الوقت في سورية هو سيطرة المتطرفين على قسم كبير من جغرافيا الشرق الأوسط»، مضيفا: «هذا يعني انفجار الدولة السورية والشرق كما نحن نعرفه».

وقال ايضا ان سيناريو آخر محتمل وهو استمرار المعارك الى ما لا نهاية «مع متطرفين سنة يحاربون متطرفين شيعة والعكس بالعكس. ان الكلفة الأخلاقية والإنسانية لهذه الفرضية ستكون باهظة جدا».

وختم مايكل هايدن بالقول «لا أستطيع ان أتخيل سيناريو اكثر رعبا من الذي يجري حاليا في سورية».

«العفو الدولية» تتهم دول الاتحاد الأوروبي بخذلان اللاجئين السوريين

لندن ـ يو.بي.أي: اتهمت منظمة العفو الدولية، أمس، دول الاتحاد الأوروبي، بخذلان اللاجئين السوريين، وقالت إن قادتها يجب أن يشعروا بالخجل من الأعداد القليلة التي أبدوا استعدادهم لتوطينها في بلادهم.

وقالت المنظمة إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عرضت فتح أبوابها فقط أمام نحو 12 ألفا من اللاجئين السوريين الأكثر ضعفا، أي ما يعادل 0,5٪ فقط من أصل 2,3 مليون سوري فروا من بلادهم جراء الأزمة الدائرة فيها. وأضافت أن 10 دول فقط من أصل 27 أعضاء في الاتحاد الأوروبي عرضت إعادة توطين لاجئين سوريين أو منحهم أماكن قبول إنسانية، فيما كانت ألمانيا الأكثر سخاء حتى الآن بالتعامل مع اللاجئين السوريين من بين الدول الأعضاء وتعهدت باستقبال 10 آلاف لاجئ سوري، أو 80٪ من مجموع ما تعهد به الاتحاد الأوروبي.

وأشارت المنظمة إلى أن الدول الـ 26 الأخرى في الاتحاد الأوروبي عرضت استقبال 2340 لاجئا سورية فقط، بما فيها فرنسا التي وافقت على إعادة توطين 500 لاجئ، أي 0,2٪ من العدد الإجمالي للأشخاص الذين فروا من سورية، وإسبانيا التي وافقت على استقبال 30 لاجئا سوريا فقط. ولافتا إلى أن 18 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما فيها المملكة المتحدة وإيطاليا، لم تعرض أية أمكنة على الإطلاق للاجئين السوريين، على الرغم من تدهور أوضاع 2,2 مليون شخص فروا من سورية إلى الدول المجاورة مع دخول فصل الشتاء. ودعت منظمة العفو الدولية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إدخال زيادة كبيرة على عدد أماكن إعادة التوطين والقبول الإنساني للاجئين السوريين، وتعزيز قدرات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط لتحديد الزوارق التي تعاني من مشاكل ومساعدة الأشخاص على متنها، وضمان معاملة الأشخاص الذين يتم إنقاذهم بكرامة وتمكينهم من الحصول على إجراءات اللجوء، وتوفير ممر آمن وقانوني لطالبي اللجوء السوريين الراغبين في السفر إلى أوروبا، والاستمرار مع المجتمع الدولي في تقديم الدعم للبلدان التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السورين، وخاصة الأردن ولبنان.